Journal of Translation and Languages مجلة الترجمة واللغات
ISSN : 1112-3974

التراكيب الجائزة في النحو الواجبة في البلاغة

منصوري ميلود
جامعة الجزائر–الجزائر
facifantasia@gmail.com

Abstract: *Syntax in grammar requires joining the word to the word to form the sentence or speech that improves silence. In this research paper, the researcher conducts a comparative study between the intended purposes of the sciences of grammar and rhetoric, to conclude in the end that every combination that is permissible in grammar is a duty in rhetoric, because rhetoric chooses an article for each station.*

Rhetoric is related to eloquence, and eloquence means eloquence and manifestation, and appearance does not accept anything that contains ambiguity or ambiguity. From the eloquence in the noble verse, the neighbor and the neighbor (them) are attached to an omitted word, not to the mentioned word (sahih), and the waw is omitted before {they are the enemy}. Even if a caller in the army called out, or a beast broke loose, or a lost man sang: they thought it was a trap for them. And the definition of "the enemy" indicates that they are complete in enmity. If this name came as an unfamiliar one, it would denote one race of the enemy and not the whole race.

Thus, we find that every combination that is permissible in grammar is obligatory in rhetoric, because rhetoric chooses an article for each station.

***Key words**: Grammatical structures, rhetorical structures, grammatical rules, rhetoric rules, due structure.*

الملخص: التركيب في النحو يتطلب ضم الكلمة إلى الكلمة لتكوين الجملة أو الكلام الذي يحسن السكوت عليه، ويكون هذا الضم إما في النطق أو السمع، وقد يكون مشتركا بين المتكلم والمخاطب، وفي التراكيب يلتقي النحو والبلاغة، يجمعهما علم المعاني، وتفرقهما الغاية والدلالة، وفي هذا الورقة البحثية يعقد الباحث فيها دراسة مقارنة بين الأغراض المقصودة من علمي النحو والبلاغة ليخلص في الأخير إلى أن كل تركيب جائز في النحو هو واجب في البلاغة، لأن البلاغة تختار لكل مقام مقالا .

الكلمات المفتاحية: التراكيب النحوية، التراكيب البلاغية، أحكام النحو، أحكام البلاغة، التركيب الواجب.

مقدمة

التركيب هو ضم الشّيء إلى الشّيء، ويكون في الألفاظ بنظم الحروف وتواليها في النطق، وفي النحو بجعل الكلمتين كلمة واحدة، أو ضم الكلمة إلى الكلمة لتكوين الجملة أو الكلام. وفي التراكيب يلتقي النحو والبلاغة، يجمعهما علم المعاني، وتفرقهما الغاية والدلالة، إذ غاية النحو الإخبار والإفهام مع مراعاة الصحة والصواب، وغرض البلاغة الإقناع والتأثير والإمتاع.

تعريف النحو والبلاغة

تطلق كلمة (نحو) في اللغة العربية على عدة معان منها القصـــد، مثل نَحَوْتُ نَحْواً أي قَصَدْت قَصْداً، ومنها الطريق والجهة، والشبه والمثل، والمقدار، كعندي نحو مائة دينار. ويكون ظرفاً ويكون اســماً، نَحاه يَنْحُوه ويَنْحاه نَحْواً وانْتَحاه.[1] . وتنبئ البلاغة لغة عن الوصـــول والانتهاء، قال تعالى:« ولّما بلغ أشـدَّه» [2] أي وصـل. وهي اسـم مشـتق من فعل بلغ، بمعنى أدرك الغاية أو الوصـــول إلى النهاية. وهي مأخوذة من قولهم: بلغت الغاية إذا انتهيت إليها وبلّغتها غيري، والمبالغة في الأمر: أن تبلغ فيه جهدك وتنتهي إلى غايته، وقد ســميت البلاغة بلاغة لأنها تنهي المعنى إلى قلب سامعه فيفهمه[3]. ويقال بلُغ الرجل بلاغة، إذا صار بليغا، ورجل بليغ: حسن الكلام، يبلغ بعبارة لســانه كنه ما في قلبه، ويقال أبلغت في الكلام إذا أتيت بالبلاغة فيه. والبلاغة من صــفة الكلام لا من صــفة المتكلم، لأن الكلام هو الذي يصــل إلى المتلقي وليس المتكلم ، وتســميتنا المتكلم بأنه بليغ نوع من التوســع، وحقيقته أن كلامه بليغ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه.[4]

والنحو في اصطلاح العلماء هو: إعراب الكلام العربي[5]، أو هو العلم بالقواعد التي يعرف بها أحكام أواخر الكلمات العربية في حال تركيبها من الإعراب والبناء وما يتبع ذلك. قال ابن جني:« هو انتحاء ســمْت كلام العرب ، في تصــرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكســير والإضــافة والنســب والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها»[6]

والبلاغة في الاصــطلاح هي مطابقة الكلام لمقتضــى الحال مع فصــاحته، بأن يكون على طبق مســتلزمات المقام، وحالات المخاطب، فيكون لمقام الهزل كلام، ولمقام الجد كلام، ومع السـوقة كلام، ومع الملوك كلام.. ولكل مقام مقال. فمقامات الوعظ والإرشـاد تتطلب البسـط

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب مادة نحا.

[2] - يوسف:22

[3] - كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، تحقيق الأستاذين علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، ط1 سنة 1371هـ/1952م، دار إحياء الكتب العربية ص 6

[4] - علم المعاني، د/ عبد العزيز عتيق، دار النهضة

[5] - لسان العرب مادة نحا.

[6] - الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ج1 ص34

والإطناب، ومخاطبة الأذكياء ومن يفهمون بالإشارة تتطلب الإيجاز، ومخاطبة المنكرين تتطلب التوكيد.

أغراض دراستهما

الغرض من دراسة النحو صيانة اللسان من الخطأ في الكلام العربي، وفهم ما ينطق ويسمع من كلام العرب. ويعصم القلم من الزّلل في الكتابة.

والبلاغة تزود دارسها بالمفاتيح التي يدخل بها إلى أغوار النصوص الأدبية، فيعرف مجاهلها ويتذوق معانيها، ويميز روائعها، ويقف على ما فيها من العذوبة والسهولة والسحر. والبليغ من يستطيع أن يوصل ما في نفسه إلى غيره بكلام فصيح خال من التعقيد اللفظي والمعنوي، بعيد عن الغرابة والتنافر.

أحكامهما

للنحو ستة أحكام هي: الواجب، والممنوع، والحسن، والقبيح، وخلاف الأولى، والجائز على السواء. «فالواجب كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتميز، وغير ذلك. والممنوع كأضداد ذلك. والحسن كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض. والقبيح كرفعه بعد شرط المضارع. وخلاف الأولى كتقديم الفاعل في نحو ضرب غلامُه زيدا. والجائز على السواء كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضى له. »[7]

وللبلاغة حكم واحد هو الواجب، لأن المتكلم يرتّب كلامه في الذكر بحسب ترتيبه في الفكر، ويرتب أفكاره بحسب ما يقتضيه المقام والحالة النفسية لمخاطبه ومكانته، فلا يقدم ولا يؤخر إلا لغرض يراه مناسبا لذلك المقام، ولا يكرر ولا يخالف القياس ولا يأتي بالغريب، ولا بالمكروه في السمع حتى لا ينبو عن الفصاحة. وإن وقع منه ذلك خرج كلامه عن الفصاحة والبلاغة، ولم يؤد الغرض الذي يصبو إليه.

التراكيب المشتركة بين النحو والبلاغة

[7] - كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد محمد قاسم، ط1، القاهرة 1396هـ-1976م ص 39

التراكيب الجائزة في النحو الواجبة في البلاغة متنوعة نجد بعضــها في الجملة الفعلية وبعضــها الآخر في الجملة الاســمية. فمن تراكيب الجملة الفعلية تقديم المفعول على الفعل والفـاعـل، إن كـان الفعـل متعـديـا ، نحو قولـه تعـالى:{أهؤلاء إيـاكم كـانوا يعبـدون}[8]. تقـدم المفعول(إياكم) على الفعل والفاعل (يعبدون) لغرض التخصيص. وهذا التركيب تركيب نحوي بلاغي، ولكنه مع تأخير المفعول(إياكم) أو مع وضــعه في موضــعه المعتاد يصــبح تركيبا نحويا فقط (كانوا يعبدون إياكم). فنجد التركيب الأول مشــتركا بين النحو والبلاغة، ونجد التركيب الثاني خاصا بالنحو دون البلاغة.

ومنهـا تقـديم الجـار والمجرور على الفـاعـل، إن كـان الفعـل لازمـا، نحو قول أحـدهم: «ســعدت بغرّة وجهك الأيام» تقدم الجار والمجرور (بغرّة وجهك) على الفاعل (الأيام) لغرض التفاؤل.

ومن تراكيب الجملة الاسـمية تقديم الخبر على المبتدأ. يقول الزمخشـري:« يجوز تقديم الخبر على المبتدأ ، كقولك: "تميمي أنا" و" مشـنوء من يشـنؤك"وكقوله تعالى: { سـواء محياهم ومماتهم } [9] و{ سـواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم }[10]، المعنى : سـواء عليهم الإنذار وعدمه.»[11]

وجـاء في (الطراز):« فقولنـا زيـد منطلق إخبـار لمن يجهـل انطلاقـه، وقولنـا (منطلق زيـد) إخبار لمن يعرف زيدا وينكر انطلاقه فتقديمه اهتمام بالتعريف بانطلاقه»[12]

جاز تقديم الخبر على المبتدأ، لأنّ التقديم في التركيب النحوي لا يؤدي إلى غموض المعني العام أو زواله، ولكنه لا يعبّر عن الغرض البلاغي المطلوب. ففي الأمثلة السـابقة نجد تراكيبها نحوية بلاغية، لأن التقديم أفاد معنى التخصــيص وهو معنى بلاغي، ومعنى قوله " تميمي أنا " و" مشـنوء من يشـنؤك" أنه من قبيلة تميم فقط، وليس هو من قبيلة أخرى، وأن من يشـنؤك هو المشــنوء ليس غيره. وكذلك المعنى في الآيتين، فإنك تجد التسـوية في محياهم ومماتهم، وفي إنذارهم وعدم إنذارهم، ولا تجد شيئا آخر غيرها.

---

[8] - سبأ 40

[9] - الجاثية 21

[10] - البقرة 6

[11] - المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، سنة 1420 هـ- 1999 م ص55

[12] - الطراز ليحي بن حمزة العلوي – مطبعة المقتطف بمصر سنة 1332 هـ 1914 م ج 2 ص 31.

ولو تقدم المبتدأ وتأخر الخبر لكانت التراكيب عادية، ولزال المعنى البلاغي وبقي المعنى النحوي فقط، وكانت الجمل إخبارية. أي أنها تخبر خالي الذهن، أو من لا علم له أن المتكلم تميمي، وأن من يشنؤك مشنوء، وأن محياهم ومماتهم وإنذارهم وعدمه سواء.

ونجد في " تميمي أنا" معنى الافتخار أيضا. جاء في (شرح الرضي على الكافية): « وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره، وجب التقديم نحو قولك(تميمي أنا) إذا كان المراد التفاخر بتميم، أو غير ذلك مما يقدم له الخبر»[13]

وجاء في (المثل السائر):« ومن غامض هذا الباب قوله تعالى: « واقترب الوعد الحقّ فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا»[14] فأنه إنّما قال ذلك ولم يقل : فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة لأمرين: أحدهما تخصيص الأبصار بالشخوص دون غيرها . أما الأول فلو قال: فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة لجاز أن يضع موضع شاخصة غيره فيقول: حائرة أو مطموسة أو غير ذلك، فلما قدم الضمير اختص الشخوص بهم دون غيرهم. دلّ عليه بتقديم الضمير أولا ثم بصاحبه ثانيا»[15]

و كذلك نجد معنى التخصيص في تقديم المسند وتأخير المسند إليه في تعالى :« لله ملك السموات والأرض »[16] ، ونجد المعنى النحوي الإخباري في تقديم المبتدأ (ملك السموات والأرض)وتأخير الخبر(لله). وقد يتقدم خبرا (كان) و(ليس) على اسمهما لغرض التخصيص، نحو قول الله تعالى: {وكان حقّا علينا نصرُ المؤمنين}[17]، ونحو قول الشاعر:

سلي إن جهلتِ الناسَ عنّا وعنهمُ * * فليسَ سواءً عالمٌ وجهولُ[18]

تقدم الخبران(حقا) و (سواء)على الاسمين (نصر) و (عالم). فكان التركيبان نحويين بلاغيين، ولو تأخرا لكان التركيبان نحويين فقط. ويتقدم المسند على المسند إليه إذا كان جارا

[13] -شرح رضي الدين الاستراباذي على الكافية لابن الحاجب ج1ص 107

[14] - الأنبياء 97

[15] - المثل السائر لنصر الله بن الأثير، مطبعة نهضة مصر ط1 سنة 1380هـ - 1960م ج2ص42

[16] - سورة الشورى الآية 49

[17] - الروم 47

[18] - شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، دار الفكر، بيروت، سنة 1421هـ- 2001م ص172

ومجرورا وكان المسند إليه نكرة لغرض التنبيه على أنه خبر وليس نعتا، نحو قولهم: «له همم لا منتهى لكبارها». إذ لو قال: همم له، لفُهم أن (همم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هذه) ويكون المعنى: هذه همم له لا منتهى لكبارها. فتقلل الإشارة إليها من قيمتها. بينما العبارة الأولى تجعل المخاطب يتصور تلك الهمم عظيمة ولا حدود لها. و يتقدم المسند ويتأخر المسند إليه لغرض التشويق للمتأخر، نحو قوله تعالى:« إنّ في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب»[19] ويتقدم لإفادة القصر، أي قصر المسند إليه على المسند، نحو قوله تعالى:« لكم دينكم ولي دين»[20]، أي دينكم لكم وليس لي ، وديني لي وليس لكم.

ويقدم لإبداء المساءة، نحو قول المتنبي:

ومن نكد الدّنيا على الحرّ أن يرى * * عدوّا له ما من صداقته بدّ

ويتقدم لغرض التعجب، مثل: لله درّك. ولغرض التعظيم، مثل: عظيم أنت يا الله. ولغرض المدح، مثل: نعم الرجل أنت، ولغرض الذم، مثل: بئس الرجل خليل. ولغرض الشفقة والترحم، مثل: فقير أبوك. ولغرض الدعاء، مثل: مبارك وصولك بالسلامة. ولو تأخر الخبر في كل هذه الأمثلة لخرجت التراكيب من معانيها النحوية البلاغية إلى معناها النحوي الإخباري.

وذكرنا في المقدمة أن التركيب في النحو يتطلب ضم الكلمة إلى الكلمة لتكوين الجملة أو الكلام الذي يحسن السكوت عليه. ونضيف هنا أن الضم يكون في النطق أو السمع، وقد يكون مشتركا بين المتكلم والمخاطب. ولهذا إذا ذكر المتكلم المبتدأ يجوز للمخاطب أن لا يذكره، ولذا قيل يجوز حذف المبدأ «إن دلّ عليه دليل، تقول:" كيف سعيد؟" فيقال في الجواب: "مجتهد" أي هو مجتهد، ومنه قوله تعالى: {من عمل صالحا فلنفسه، ومن أساء فعليها} وقوله {سورة أنزلناها} والتقدير في الآية الأولى: فعمله لنفسه، وإساءته عليها. فيكون المبتدأ، وهو العمل والإساءة، محذوفا، والجار متعلق بخبره المحذوف. والتقدير في الآية الثانية : هذه سورة.»[21]

[19] - آل عمران الآية 190

[20] - الكافرون الآية 6

[21] - جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، ط 39، 1422 هـ- 2001 م، ج2 ص 258

وإذا ذكر المخاطب المبتدأ مع وجود ما يدل عليه في كلام المتكلم، كان ذكره لغرض بلاغي. ففي المثال السابق حذف المبتدأ (سعيد) أو(هو) لدلالة السؤال عليه، وذكر الخبر(مجتهد) فقط، لأنه الجواب الذي كان ينتظره السائل، ولو أجيب: سعيد مجتهد، لكان في الجواب إظهار المدح والإعجاب.

ولو ذكر المبتدأ في الآيتين لكان فيه زيادة الكشف والإيضاح، وهذه الزيادة لا تكون ذات فائدة إلا إذا كان المخاطب قاصر الفهم، والعرب الذين خاطبهم القرآن لم يكونوا كذلك.

ويجوز في النحو حذف الخبر إن دل عليه دليل، نحو: خرجت فإذا الأسد. ونحو قوله تعالى: {أكلها دائم وظلها} أي وظلها دائم. ويرى البلاغيون أن الحذف «أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة »[22] و« ربّ حذف هو قلادة الجيد ، وقاعدة التجويد»[23]. ففي حذف الخبر في المثال السابق "خرجت فإذا الأسد «يتخيل السامع عددا من الأخبار منها: فإذا الأسد أمام الباب، فإذا الأسد مقبل نحوي، فإذا الأسد حاضر....

ويجوز في باب الاستفهام بالهمزة أن تبدأ بالفعل أو الاسم. ويجب في البلاغة أن تبدأ بالفعل إن كان الشك في الفعل نفسه، تقول: أذهبت إلى عملك هذا الصباح؟ تشك في ذهابه. وتبدأ بالاسم إن كان الشك في الفاعل من هو، نحو قوله تعالى على لسان نمروذ: « أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم»[24] كان يريد منه أن يقرّ لهم بأنه فعل، ولكن إبراهيم قال:« بل فعله كبيرهم هذا»

ويجوز في الفعل المضارع الواقع بعد الفاء الواقعة بعد الأمر المقترن باللام الجزم والرفع والنصب. يقول المالقي: «يجوز فيما بعدها ثلاثة أوجه، أحدها العطف على الفعل المجزوم باللام، والثاني: الرفع على الاستئناف والثالث: النصب على الجواب، نحو قولك: «لتكرمْ زيدا فيحسن إليك» بجزم (يحسن) ورفعه ونصبه، والمعنى في النصب، ليكن منك إكرام فإحسان منه، فهذا هو العطف المعنوي الذي تقدّم ذكره. وإن كان الفعل في الجملة المذكورة بغير لام

[22] - دلائل الإعجاز ص 121

[23] - نفسه ص 125

[24] - الأنبياء 21

فهو مبني عند البصريين فيجوز فيما بعد الفاء الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب على ما ذكر، ولا يجوز العطف لأنه ليس له ما يعطف عليه ، وهو جائز بالقياس »[25]

فهذه الجوازات في النحو هي واجبة في البلاغة، لأن جزم الفعل (يحسن) فيه أمر للمخاطب بإكرام زيد، وفيه أمر لزيد بالإحسان إلى المخاطب. وفي رفع الفعل (يحسن) أمر للمخاطب بإكرام زيد الذي هو يحسن إليه الآن. وفي نصب الفعل أمر للمخاطب بإكرام زيد، لكي يحسن زيد إليه.

ويجوز في النحو استتار الضمير في أربعة مواضع هي: مرفوع فعل الغائب، ومرفوع فعل الغائبة، ومرفوع الصفات المحضة، ومرفوع اسم الفعل الماضي. ويجوز استتاره لأنه يحل محلّه الظاهر، أو الضمير المنفصل، نحو قولنا: زيد يقوم أبوه، أو زيد يقوم، أي هو، ونحو: سعاد نجحت، أي هي. وجاز استتاره لأن الفاعل مفهوم من السياق. ويجب إظهار الضمير في البلاغة إن كان المقام مقام توكيد، فنقول: زيد يقوم هو لا غيره.

ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب في الاسم واللقب ، نحو: مررت بزيد أنفُ الناقة، وأنفَ الناقة.، فالرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير: هو أنفُ الناقة، والنصب على إضمار فعل، والتقدير: أعني أنفَ الناقة.، فيقطع مع المرفوع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع، نحو: هذا زيدٌ أنفَ الناقة، ورأيت زيدا أنفُ الناقة، ومررت بزيد أنفَ الناقة، وأنفُ الناقة.[26] ويجب هذا القطع إن أريد به المدح أو الذم في (مررت بزيد أنفِ الناقة)، أو الاختصاص في (مررت بزيد أعني أنفَ الناقة).

وهكذا نجد البلاغة لا تقبل إلا الواجب. فلا نجد فيها العبارات التي تقبل مثلا الفصل والوصل، والتعريف والتنكير، والتعلق بالمذكور والمحذوف لأنها إذا اختارت أحدهما فلمعنى، وإذا اختارت الآخر فلمعنى آخر. وفي هذا المعنى يقول الجرجاني:« أفلا ترى أنه لا يقع في نفس من يعقل أدنى شيء إذا هو نظر إلى قوله عزّ وجلّ {يحسبون كلّ صيحة عليهم هم العدوّ فاحذرهم}[27] وإلى إكبار الناس شأن هذه الآية في الفصاحة أن يضع يده على كلمة كلمة منها فيقول : إنها فصيحة ؟ كيف وسبب الفصاحة فيها أمور لا يشك عاقل في أنها معنوية:

[25] - المالقي، رصف المباني ص 444

[26] - شرح ابن عقيل ص 67

[27] - المنافقون الآية 4.

أولها: أن كانت "على" فيها متعلقة بمحذوف في موضع المفعول الثاني. والثاني: أن كانت الجملة التي هي "هم العدوّ " بعدها عارية من حرف عطف. والثالث: التعريف في العدوّ، وأن لم يقل: هم عدوّ. ولو أنك علّقت "على" بظاهر، وأدخلت على الجملة التي هي هم العدوّ" حرف عطف، وأسقطت الألف واللام من العدو، فقلت: يحسبون كلّ صيحة واقعة عليهم وهم عدو، لرأيت الفصاحة قد ذهبت عنها بأسرها. ولو أنك أخطرت ببالك أن يكون " عليهم " متعلقا بنفس الصيحة، ويكون حاله معها كحاله إذا قلت: صحتُ عليه، لأخرجته عن أن يكون كلاما، فضلا عن يكون فصيحا. وهذا هو الفيصل لمن عقل»[28]

فالبلاغة مرتبطة بالفصاحة، والفصاحة معناها البيان والظهور، والظهور لا يقبل ما فيه لبس أو غموض. ومن الفصاحة في الآية الكريمة تعلق الجار والمجرور (عليهم) بمحذوف وليس بكلمة (صيحة) المذكورة، وحذف الواو قبل {هُمُ ٱلْعَدُوُّ} فدل ذلك على أنهم يَعْتَقِدُونَ أن كل صيحة واقعة عليهم وضارة لهم، لجبنهم وهلعهم. حتى إذا نادى مناد في العسكر أو انفلتت دابة أو أنشدت ضالة: ظنوه إيقاعاً بهم. وتعريف{ٱلْعَدُوُّ} يدل على أنهم الكاملون في العداوة. ولو جاء هذا الاسم نكرة لدل على واحد من جنس العدو وليس على الجنس كله.

وهكذا نجد أن كل تركيب جائز في النحو هو واجب في البلاغة، لأن البلاغة تختار لكل مقام مقالا.

[28] - دلائل الإعجاز ص 299.

References

[1] Al-Qur'ān al-Karīm
[2] Jāmi‘ al-durūs al-‘Arabīyah, lil-Shaykh Muṣṭafá al-Ghalāyīnī, al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, Ṭ 39, 1422 h-2001M.
[3] Al-Khaṣā'iṣ, taḥqīq Muḥammad ‘Alī al-Najjār, Dār al-Hudá lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, Bayrūt – Lubnān.
[4] Sharḥ Raḍī al-Dīn al-Astarābādhī ‘alá al-Kāfiyah li-Ibn al-Ḥājib.
[5] Sharḥ Qaṭar al-nadá wa-ball al-Ṣadá, Ibn Hishām al-Anṣārī, Dār al-Fikr, Bayrūt, sanat 1421h-2001M.
[6] Al-Ṭirāz lyḥy ibn Ḥamzah al-‘Alawī – Maṭba‘at al-Muqtaṭaf bi-Miṣr sanat 1332 H 1914 M.
[7] Kitāb al-Iqtirāḥ fī ‘ilm uṣūl al-naḥw, lil-Imām al-Ḥāfiẓ Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān al-Suyūṭī, taḥqīq wa-ta‘līq Aḥmad Muḥammad Qāsim, Ṭ1, al-Qāhirah 1396h-1976m.
[8] Kitāb al-ṣinā‘atayn li-Abī Hilāl al-‘Askarī, taḥqīq al-ustādhīn ‘Alī Muḥammad al-Bajāwī wa-Muḥammad Abī al-Faḍl Ibrāhīm, Ṭ1 sanat 1371h / 1952m, Dār Iḥyā' al-Kutub al-‘Arabīyah.
[9] ‘Ilm al-ma‘ānī, D / ‘Abd al-‘Azīz ‘Atīq, Dār al-Nahḍah.
[10] Al-Mathal al-sā'ir li-Naṣr Allāh ibn al-Athīr, Maṭba‘at Nahḍat Miṣr Ṭ1 sanat 1380h-1960M.
[11] Al-Mufaṣṣal fī ṣan‘at al-i‘rāb, lil-Zamakhsharī, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, Ṭ 1, sanat 1420 h-1999M.